مجلة دراسات إنسانية واجتماعية (Journal of Social and Human Science Studies)
جامعة وهران02/ المجلد 11 ع 02 ، 31/ 03/ 2022
ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

قواعد المنهج في علم التاريخ

Method rules in history

نذير معيزي * Nadhir Maizi maiziphylo@gmail.com	فلسفة	جامعة يحي فارس المدية/ الجزائر.

DOI : 10.46315/ 1714-011-002-013

الإرسال: 05/ 01/ 2021 القبول: 29/ 05/ 2021 النشر: 2022/03/31

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأسس الفلسفية لعلم التاريخ، وكذلك أهم الاتجاهات والمذاهب المتحكمة في مناهج البحث التاريخي، كما تحاول الإجابة عن إشكال رئيس، والذي يتحدد في موضوع المعرفة التاريخية، فيما إذا كانت علما أم فلسفة، وكذلك إبراز أهمية الجانب التاريخي في العلوم الإنسانية.

كلمات مفتاحية: المعرفة؛ الفلسفة؛ التاريخ؛ العلم؛ المنهج.

Abstract:

This study aims to identify the philosophical foundations of the science of history, as well as the most important trends and doctrines controlling the methods of historical research, it also attempts to answer a major problem which is determined by the subject of historical knowledge whether it is science or philosophy, as well as to highlight the importance of the historical aspect in scientific research in the field of humanities and social sciences.

Keywords: Knowledge; Philosophy; History; Science; Method.

مقدمة:

يمكن اعتبار مشكلة المنهج في التاريخ، أحد المشكلات الرئيسة في فلسفة التاريخ المشتملة على التحليل النقدي لمبادئ المعرفة التاريخية، بالإضافة إلى قيمة التاريخ، وعليه فإن فلسفة التاريخ أحد المباحث الأساسية لفلسفة العلوم الإنسانية.

وهكذا فإنه لا يجب أن ننظر إلى التاريخ من حيث هو تاريخ للأحداث السياسية، بل يجب أن نتعامل معه في علاقته بجميع العلوم، فبالإضافة إلى التاريخ السياسي والديني، أضحى التاريخ بشكل عام أحد المباحث الرئيسة في فلسفة العلم، وبغض النظر عن الفروع المتعددة له، فقد طرح المجتمع العلمي إشكالية أساسية، وهو فيما إذا كان من الممكن الوصول إلى

* - الباحث المُرسل: maiziphylo@gmail.com

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

نتائج موضوعية، وهذا بالنظر إلى صعوبة دراسة الظواهر التاريخية، ولعل أن ذلك طرح عدة مشكلات أخرى، وفي مقدمتها القواعد التي يجب على المؤرخ التقيد بها، وعليه يمكن اعتماد الفرضيات الآتية:

1. إن التاريخ علم.
2. إن التاريخ فلسفة.

وحتى يتم اختبار هذه الفرضيات نطرح الإشكالية الآتية:

- هل يمكن اعتبار التاريخ علما أم فلسفة؟ وفي حالة ما إذا كان علما فما قواعد المنهج في علم التاريخ.؟

2- المنهج وطرق معالجة الموضوع:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي النقدي المقارن، وقد اشتملت على ثلاثة مباحث هي: مشكلة المنهج في الدراسات التاريخية، قواعد المنهج في دراسة الظاهرة التاريخية، علم التاريخ وعلاقته بتطور العلوم في العصر الحديث.

1.2 مشكلة المنهج في الدراسات التاريخية:

إن البحث في الأسس المنهجية لعلم التاريخ، يقتضي بالضرورة معرفة المسار الذي تطور فيه حتى بلغ مستوى المعرفة العلمية، وعليه فإنه لا يمكن فصل التاريخ عن نظرية المعرفة باعتباره أحد فروعها الأساسية، كما تستهدف فلسفة التاريخ، التساؤل فيما إذا كان تاريخ العلم واحدا أم متعددا، وكذلك فيما يخص إمكانية استخدام قواعد المنهج الاستقرائي في دراسة الظاهرة التاريخية، وفيما إذا كانت النتائج التي يمكن الوصول إليها مطلقة أم نسبية، بالإضافة إلى قيمة علم التاريخ، وبمعنى آخر فإن جميع العلوم قائمة في التاريخ، أي باعتبارها موضوع له، وعلى المؤرخ أن: "يفسر العلم بحدوده الانسانية لا بحدود عملية." (سارتون، ج، 1961، ص36).

كما أن العلم بجميع فروعه تابع للجهد الانساني، أي أنه يجب تجاوز النظرة المادية للتاريخ، فإذا كان العلم ليس: "مجرد نبع فياض نستقي منه وسائل التطبيق الفني التي غيرت وجه الأرض وصورت حيواتنا، إن إلى الخير وإن إلى الشر. كلا. إنه إلى جانب ذلك يزودنا بأمثل الطرق إلى فهم العالم والناس وصلاتهم التي لا تنتهي حلقاتها. إن العلم هو ضمير الانسانية" (سارتون، ج، 1961، ص37).

هل الهدف من التاريخ هو مجرد سرد الأخبار، إن الوظيفة التي يجدر بمؤرخ العلم القيام بها هو النقد التاريخي للعلوم، فالغرض منه، هو إعمال الشكوك، أي أن: "تاريخ العلم لا ينبغي أن

يستعمل أداة للدفاع عن أي نوع من النظريات الاجتماعية أو الفلسفية، وإنما ينبغي أن يستعمل لغرضه هو فحسب، فيوضح، في غير تحيز، كيف يعمل المعقول ضد غير المعقول" (سارتون، ج، 1963، ص29).

وفي الوقت نفسه، يجب على تاريخ العلم، ممارسة القطيعة مع الأحكام المسبقة دون أن يحدد ذلك انعزاله التاريخي، ف: "العقل البشري لا يحدّد نفسه بانعزاله عن تاريخه الذاتي" (بريهيه، إ، 1988، ص17)، إذ أن أحد الخصائص الأساسية للعلم الوحدة والتجانس، ف: "وحدة العقل البشري واستمرارية تطوّره: ذلكم هو اليقين القبلي الذي يفرض نفسه على المؤرّخ حتى قبل أن يبدأ ببحثه" (بريهيه، إ، 1988، ص33)، فالتاريخ لا يتم إلا من خلال التعامل معه من حيث هو تاريخ شامل، ومن بين: "الشواغل الدّائمة لمؤرّخ الفلسفة أن يبقى على تماس بالتاريخ السياسي العام وبتاريخ جميع علوم العقل، بدل أن يتطلع إلى عزل الفلسفة، بوصفها نهجا منفصلا عن سواه" (بريهيه، إ، 1988، ص16)

وفي ظل تعدد المناهج التاريخية، لا يمكن الجزم بطبيعة النتائج التي يمكن الوصول إليها، والسبب في ذلك كما لاحظ هيجل G.W.F.HEGEL (1954, P171) هو استغراقها في الجدل، كما أن رد الظواهر التاريخية إلى شروط محددة غير ممكن بالنسبة إلى خصائصها، وعليه فإن الهدف من دراسة التاريخ، ليس البحث في النتائج المادية بقدر ما يتمثل في التأمل في فكرة الروح، فالتطور في التاريخ عند هيجل (1954, p140)هو تطور لفكرة الروح ووظيفة الفلسفة هي تحليل تطور الفكر، كما هو، دون عناصر عرضية.

غير أن التفسير الذي يعرض التاريخ مشبعا بروح الجدل، ينقض نفسه بنفسه، باعتبار أن العقل الذي وضع هذا التفسير هو نفسه لا يخلوا من هذا التغير، وهو ما لاحظه MARX KARL (1896, P150)، أي أنه لا يمكن تصوره إلا كما تصوره هيجل نفسه، فهو لم يضف شيئا جديدا في تفسير التاريخ، وبعبارة أخرى فإنه لا يمكن استنتاج علم في الاقتصاد أو السياسة أو في جميع العلوم، دون معرفة تاريخية للظروف المادية للتحرر، من خلال تجاوز النظرة التقليدية من السرد إلى تفسير التاريخ ذاته.

وبغض النظر عن التفسير المادي والجدلي للتاريخ، أخذت مشكلة المنهج في التاريخ في التدرج من التفسير الديني اللاهوتي إلى التفسير الوضعي، وهو ما لاحظه أوغست كونت AUGUSTE (1830, P03)COMTE، حينما استنتج أن المعرفة مرت بثلاث مراحل أساسية ابتداءً بالمرحلة اللاهوتية ثم الميتافيزياء وصولا إلى المرحلة الوضعية.

واللافت، أن قانون الحالات الثلاث، كان بمثابة الأساس النظري للمناهج الإجرائية في دراسة الظواهر التاريخية، وهو ما ذهب إليه فيكتور لانجلواس Victor Langlois وسينوبوس Seignobos، فعلم التاريخ مثل جميع العلوم الأخرى، يحتاج إلى صيغ كمية للتعبير عن طبيعة الظواهر (1899, P229)، إذ يهدف إلى: "تحقيق الوقائع وتسجيلها، استخلاص قوانين عامة عن طريق دراسة مقارنة للوقائع المحققة، إعادة تصوير الوقائع بطريقة فنية في مصنف خيالي" (توينبي، أ، 2012، ص72).

وبمعنى آخر، فإنه لا يمكن عزل التاريخ عن العلم، فعلم التاريخ يعتمد على: "المصنفات الخيالية ويستخدم القوانين إلى جانب تسجيله الحقائق" (توينبي، أ، 2012 ص73)، فهو يكون قد جعل في خدمته جملة من: "العلوم الفرعية التي تتولى استخلاص القوانين العامة بالنسبة إلى الحضارات، لا بالنسبة إلى المجتمعات البدائية، ومن قبيل المثال الاقتصاد العلوم السياسية، الاجتماع" (توينبي، أ، 2012 ص74).

ومن زاوية مختلفة لا يؤدي به ذلك إلى الإغراق في العقلانية، أي لا يمكن فصل التاريخ عن الفن، فهو: "مثله مثل الدراما والقصة نشأ عن الأسطورة. وهي شكل بدائي للفهم والإدراك، لا يرسم فيها الخط الفاصل بين الحقيقة والخيال" (توينبي، أ، 2012 ص73).

بهذا يمكن تصور الوظيفة التي يؤديها التاريخ في علاقته بفلسفة العلوم، فالتساؤل فيما إذا كان علم التاريخ ممكنا وفي المنهج الذي يجب استخدامه في دراسة الظاهرة التاريخية، هي أهم الأسئلة التي تحاول فلسفة التاريخ إيجاد حل لها، فهي تنظر إلى التاريخ من الخارج في الوقت الذي يحاول فيه علماء التاريخ الوصول إلى القانون.

وعليه فإن تعدد مناهج البحث التاريخي، قائم في صميم نظرية المعرفة، وبهذا يمكن تلخيص مشكلة المنهج في التاريخ، في مجموعة العوائق والصعوبات التي تعترض الباحثين في دراسة الظاهرة التاريخية، وكذلك في إمكانية اقتحامها، ولعل أن منشأ الإشكالية، يرجع أساسا إلى الاختلاف حول طبيعة المعرفة التاريخية ومصادرها وكذلك القيمة أو الفائدة المحققة منها.

2.2 قواعد المنهج في دراسة الظاهرة التاريخية:

احتل التاريخ المركز الرئيس في الدراسات الفلسفية سواء عند القدماء أو المحدثين، كما أنه تمكن في العصر الحديث من تحديد رؤية علمية خاصة به، وهذا بعد الممارسات النقدية التي وجهها الفلاسفة المحدثون للفلسفات التقليدية المتشبعة بروح التأمل والميتافيزياء، والذي كان من

بين نتائجها، انفصال العلم عن الفلسفة، واستخدام قواعد المنهج الاستقرائي في دراسة الظواهر الطبيعية.

ولا يختلف هذا الموقف عن الرؤية العلمية التي سادت في الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون على سبيل المثال، فبغض النظر عن المرحلة التاريخية التي ينتمي إليها، فقد تمكن من تصور نظرة موضوعية لعلم لتاريخ، فعلم العمران البشري انبثق من نقده للبحوث التاريخية الغارقة في الوصف والذاتية، وعليه يجب تحديد قواعد المنهج في دراسة الظاهرة التاريخية، إذ تتأكد أهمية علم التاريخ في كونه يقدم نظرة شاملة عن المسار الذي نشأت فيه الظاهرة.

إن علم التاريخ من بين العلوم المتجذرة في الثقافة الجماعية، إذ تتطلع كل حضارة إلى معرفة تاريخها وسرد الأخبار التي تمجد بطولاتها، فـ: "فن التاريخ من الفنون التي تتداولها الأمم والأجيال، وتشد إليه الركائب والرحال، وتسمو إلى معرفته السوقة والأغفال، وتتنافس فيه الملوك والأقيال، ويتساوى في فهمه العلماء والجهال" (ابن خلدون، ع، 2014، ص282).

وفيما يخص هذا الدرس التمهيدي في فضل علم التاريخ، اعتبر ابن خلدون أن مرحلة الفن سبقت مرحلة العلم، فالرواة والشعراء كانوا يسردون الأحداث ويزيدون على ذلك مشاعرهم وأحاسيسهم حتى يتمكنوا من إيصال أفكارهم، وهذا بهدف الحصول على المزايا.

وعليه فإن التاريخ في: "ظاهره لا يزيد على إخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأول. تنمو فيها الأقوال وتضرب فيها الأمثال وتطرف بها الأندية إذا غصها الاحتفال، وتؤدي إلينا شأن الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال، واتسع للدول فيها النطاق والمجال وعمروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال، وحان منهم الزوال" (ابن خلدون، ع، 2014، ص282).

غير أن ذلك لا ينفي حقيقة التاريخ، باعتباره علما موضوعه دراسة الظاهرة التاريخية، بهدف استخلاص القوانين، فعلم التاريخ في باطنه: "نظر وتحقيق. وتعليل للكائنات ومباديها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق. فلذلك هو أصيل في الحكمة عريق وجدير بأن يعد في علومها وخليق" (ابن خلدون، ع، 2014، ص282).

لقد عمل العلماء المسلمون على ترسيخ هذا الفن في مقالاتهم، الشيء الذي يثبت أهمية علم التاريخ في الحضارة العربية الإسلامية، غير أن ذلك لم يعصمهم من الوقوع في الخطأ لعدم إدراكهم لقواعد المنهج في تفسير الظواهر التاريخية، والسبب في ذلك هو إقبال الناس عليه دون تمحيص، كما أن الجرح والتعديل أضحى غير مجد في فهم الكيفية التي يحصل بها، ولأنه يعنى بظاهر النص، وهذا دون أن يكون لهم علم بالشروط التي يجب توفرها في علم التاريخ.

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

إن التأريخ في صدر الإسلام، كان موقوفا على الأخبار الدينية، وهو من جملة الأسباب التي لم تدفع به إلى الموضوعية، إذ أن جهلهم بقواعد المنهج جعلهم غير مدركين لشروط الكتابة التاريخية، وعليه فإن من بين قواعد المنهج في علم التاريخ العلم بطبائع العمران، فـ: "للعمران طبائع في أحواله ترجع إليها الأخبار، وتحمل عليها الروايات والآثار" (ابن خلدون، ع، 2014، ص283).

ولعل أن من أسباب الخطأ في الكتابة التاريخية أن: "الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الانساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب فربما لم يؤمن فيها من العثور، ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق" (ابن خلدون، ع، 2014، ص291).

فالوقوف عند أسباب الكذب الهدف منه التأسيس للمنهج في دراسة الظواهر التاريخية، فالأخطاء التي وقع فيها المؤرخون هي نتيجة لافتقارهم لقواعد المنهج، ومدى مطابقة المادة التاريخية للواقع، وهو ما وقع للمسعودي (2005، ص40)، في إحصاء جيوش بني إسرائيل، فالإحصاء والتقدير الكمي الذي لا يستند إلى الواقع لا يجب الوثوق فيه، باعتباره تحريفا للوقائع التاريخية.

إن الطرح الوضعي فيما يتعلق بقواعد المنهج في علم التاريخ، هو ما دلت عليه بعض الأبحاث من خلال اعتبار التاريخ علما، كما لا يجب تصوره مثله مثل جميع العلوم الأخرى، فالملاحظة في علم التاريخ غير مباشرة، أي بالقياس إلى المعطيات الحاضرة يمكن الوصول إلى استنتاجات عامة، ومن جملة هذه الدراسات دراسة شارل فكتور لانجلوا Charles-Victor Langloisوشارل سينوبوسCharles Seignobos (1899, p44)، فإذا كان علم التاريخ موضوعه المصادر والوثائق والآثار، فهو معرفة غير مباشرة، لأن الظاهرة التاريخية غير قابلة للتكرار، ولهذا فإنه يختلف عن منهج العلوم المباشرة، فهو في جوهره معرفة غير مباشرة، تختلف جذريا عن طريقة العلوم المباشرة، وبمعنى آخر فإنها ذات خصائص محددة يجب مراعاتها.

غير أن التفسير الوضعي للتاريخ لا يمكن اعتماده بشكل نهائي، باعتبار أن الظاهرة التاريخية غير قابلة للقياس، وهذا ما أكد عليه أرنولد توينبي ARNOLD TOYNBEE(2011، ص18) من خلال استخدام التفسير المادي والروحي في دراسة الظواهر التاريخية، فلا يكون التفسير المادي للتاريخ إلا في مجال اقترانه بالتفسير الغائي.

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

كما أن العلم بطبائع الكائنات في دراسة التاريخ يقتضي بضرورة العلم بمبادئ الاستدلال، فهو أحد الشروط الأساسية في الدراسات التاريخية، فـ: "القانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له، وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه" (ابن خلدون، ع، 2014، ص332).

كما أن صاحب هذا الفن، بحاجة إلى: "العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع والأمصار في السير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال" (ابن خلدون، ع، 2014، ص320)، وهذا حتى يكون: "مستوعبا لأسباب كل حادث، واقفا على أصول كل خبر. وحينئذ يعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول" (ابن خلدون، ع، 2014، ص320).

وهكذا فقد كان من النادر في أعمال القدماء، الاهتداء إلى البحث في القيمة الداخلية للأخبار، أو دراسة الوثائق والمخطوطات، ولم يكن يرجى منه تحول المنهج التاريخي إلى عمل موضوعي، وعليه يجب على المؤرخ أن ينظر إلى الظاهرة التاريخية من خلال مطابقتها بالقوانين التي تحكم الظواهر اجتماعية، فـ: "الأخبار عن الواقعات فلابد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة، فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه، وصار فيها ذلك أهم من التعديل ومقدما عليه" (ابن خلدون، ع، 2014، ص332).

يظهر من خلال البحث في قواعد المنهج التي يجب توفرها في الدراسات التاريخية، مدى ارتباط التاريخ بجميع العلوم الأخرى، فالعلم بطبائع الكائنات واعتبار مبدأ المطابقة وفي التزام قواعد الاستنتاج، ورد الظواهر التاريخية إلى مبدأ السببية، مبادئ أساسية في علم التاريخ، فـ: "كل حادث من الحوادث ذاتا كان أو فعلا لابد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله" (ابن خلدون، ع، 2014، ص329)، غير أن لا يلزم من خلال هذه القواعد اعتبار التاريخ علما إجرائيا صرفا، فمنهج البحث التاريخي هو في تكامل التفسير الوضعي والغائي.

إن قواعد المنهج في دراسة الظاهرة التاريخية، هي التي تلتزم بقواعد الاستقراء، وبالتالي لا يمكن تصوره من خلال اعتبار مبدأ المطابقة، لأن ذلك غير كاف في فهم طبيعة الظواهر التاريخية، كما أن الأساس العلمي في دراسة الظاهرة التاريخية هو الذي يشتمل على نقد المناهج التاريخية.

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

3.2 علم التاريخ وعلاقته بتطورالعلوم في العصر الحديث:

بلا ريب أن علم الاجتماع يستهدف دراسة الظاهرة الاجتماعية دراسة موضوعية، من خلال استخدام قواعد المنهج الاستقرائي، وهو ما يهدف إليه علم التاريخ، وبمعنى آخر فإن كلا من علم التاريخ وعلم الاجتماع يستهدفان دراسة الظاهرة دراسة علمية، فالتاريخ خبر عن الاجتماع الانساني، الذي يتطلب معرفة قواعد المنهج في دراسة الظواهر الاجتماعية.

إن ابتكار علم جديد موضوعه الظواهر الاجتماعية، يقتضي تخليصه من البحوث التاريخية الوصفية، فشرط المعرفة بعلم الاجتماع يتحدد بشرط المعرفة بعلم التاريخ، وطبيعة العلاقة بين علم الاجتماع وعلم التاريخ تتحدد في نقد المناهج التاريخية الوصفية والأعراف الاجتماعية المشاعة، فالمنهج في علم التاريخ لا يستقيم إلا بمعرفة قواعد المنهج في دراسة الظاهرة الاجتماعية، كما أن دراسة هذه الأخيرة لا يتم إلا في إطار الدراسة التاريخية المقارنة.

بمعنى يجب التميز بين البحوث التاريخية الوصفية، وبين قواعد المنهج في دراسة الظاهرة الاجتماعية، لكن التساؤل فيما إذا كانت الدراسة الاجتماعية أساس دراسة الظواهر التاريخية، لا يقضي بالضرورة الوصول إلى نتائج قطعية، لأن الظاهرة التاريخية غير قابلة للتكرار، بالمقابل فإن المنهج التاريخي المقارن هو الآخر غير كاف في تحديد طبيعة الظواهر الاجتماعية.

إن الظواهر التاريخية في جوهرها لا تختلف عن الظواهر الاجتماعية، وعليه فإن نفس القوانين التي تحدد طبيعة العلاقة بين الظواهر الاجتماعية هي نفس القوانين التي تحدد الظواهر التاريخية، وبعبارة أخرى علم التاريخ قائم في صميم الموضوعات الرئيسة لعلم الاجتماع، إذ أن تطور الظاهرة الاجتماعية هو تطور في التاريخ، كما يشتمل علم الاجتماع على المبادئ الأساسية لعلم التاريخ.

إن فكرة العلاقة الوظيفية بين علم الاجتماع وعلم التاريخ، لا يعني أنهما متفقان في جميع جوانبهما، باعتبار أن لكل منهما موضوع ومنهج خاص به، فالتاريخ موضوعه الأحداث الماضية، في حين أن علم الاجتماع موضوعه اختبار الظاهرة في الشروط الفعلية التي حدثت فيها، وبما أن استحالة تكرار الظاهرة التاريخية يؤدي افتراض أحداث أخرى مماثلة لها، فإنه يجعل منها غير اجرائية، فإذا كانا يتفقان في الغاية، فإنهما يختلفان في المناهج الاختبارية.

إن تصور علم في التاريخ، لا يتم إلا من خلال تصور الشروط التي تتطلبها دراسة الظواهر الاجتماعية، باعتبار أن لها طبيعة تخصها في ذاتها، فنفس المبادئ التي ارتكزت عليها العلوم الاجتماعية هي نفسها التي اعتمد عليها علم التاريخ، والمتمثلة على وجه الخصوص في مبدأ

السببية، وهو ذهب إليه أوغست كونت AUGUSTE COMTE(1839, p234)، فالهدف النهائي من فلسفة العلوم الاجتماعية هو رفض الأحكام المسبقة ونقض العلم بالمبادئ العليا للوجود.

وفيما ذهب إليه دور كايم Emile Dukheim (1938, p35) من خلال اعتبار الظواهر الاجتماعية شيئية، وبالتالي إمكانية ملاحظتها من الخارج، وهو ما يدل عليه التعريف العام لمبدأ الحتمية، فـ: "فكل شيء في الوجود يرد إلى العلة والمعلول وعلى هذا المبدأ يعتمد الاستقراء في العلوم الطبيعية" (مدكور، إ، 1983، ص67)، غير أن هذا المبدأ المتمثل في رد الظواهر الاجتماعية إلى عوامل خارجية قد يؤدي إلى تفكيك الجانب الشمولي الموصوفة به، ولهذا يجب العمل على فهم طبيعتها الداخلية (غولدمان، ل، 1996، ص59).

رغم جهود التجريبيين في تطبيق قواعد المنهج في دراسة الظواهر الاجتماعية، فإن محاولاتهم لم تخل من التأمل، وعليه فإن دراسة الظاهرة الاجتماعية كما طرحته العلوم الطبيعية، يكون قد عرف عدة مراحل حول ما تدل عليه كلمة طبيعة، فمن: "غير الممكن تصنيف معاني كلمة طبيعة وترتيبها من الزاوية الدلالية في سلسلة خطية" (أندري لالاند، أ، 2001، ص860)، وهكذا فإن تطور العلم هو تطور على مستوى المناهج، إذ من الممكن: "ملاحظة التدرج المنطقي للعلوم تبعا لمستوى تعقيد موضوعها يوازيه تدرج عكسي في مستوى تقدمها" (الخولي، ط، 2000، ص99).

لقد عرفت مناهج العلوم الانسانية ف تطورا ملحوظا، بحيث جعلها في علاقة مباشرة مع العلوم التجريبية، فكما هو معلوم أن أحد الخصائص الأساسية للعلم في العصر الحديث هو اشتماله على قواعد المنهج الاستقرائي، وهذا من خلال نقض الميتافيزياء، ومع ذلك فإن مناهج البحث على مستوى هذه العلوم، ظلت تساهم فيه عناصر غير قابلة للاختبار، فـ: "الدراسات الإنسانية قائمة في صميم الواقع الإنساني الاجتماعي، أي تساهم فيه عناصر نافذة خارج العلم التجريبي" (قنصوة، ص، 2007، ص399).

فالتحليل الكمي للظواهر عمل على تجريدها من الجانب الإنساني، وعليه يجب الاكتفاء بـ: "التحليل الوصفي لما يقع بالفعل في خبراتنا، فالسّمة المميزة التي تحدد العلوم الإنسانية لديه هي الفهم وتأويل التعبيرات والفرد هو الموضوع المباشر للفهم" (قنصوة، ص، 2007، ص179).

رغم جهود التجريبيين في صياغة قوانين وأنظمة رياضية، غير أنها تبقى غير صالحة لواقع الإنسان، لأنها تحتفي فقط بالجانب الصوري، فـ: "التطبيقات التجريبية أهملت أبعادا أساسية في فهم الواقعة الإنسانية والاجتماعية" (قنصوة، ص، 2007، ص156).

أي لا يمكن الاعتماد على منهج محدد في دراسة الظواهر الانسانية، فهو يكون قد عرف مراحل مختلفة انتقلت به من التفسير إلى التأويل، وبعبارة أخرى فإن: "الطريقة التجريبية في البحوث الاجتماعية والنفسية قد أدت إلى ترك مسائل هامة في قيمتها بالنسبة لفهم النشاط الاجتماعي وتوجيهه" (مصطفى، ع، 1988، ص193).

غير أن شرط الموضوعية في دراسة الظواهر الاجتماعية عند نظر أوغست كونت (1839,p234) رفض المعارف القبلية، إذ أن الفلسفة الوضعية هي بداية، تختص حقيقة، بموضوع معين، بواسطة هذا الانتقال الضروري والصائب من التخيل إلى الملاحظة، التي تكون الرّوح العلمية تحديدا المناقضة للروح اللاهوتية أو الميتافيزيقي.

وهو ما عمل على رفضه فرنسيس بيكون FRANCIS BACON (1857, P08, 09)، إذ لا يمكن أن نعتمد في دراسة الأشياء على القياس الصوري، فهو لا يجاري الطبيعة في دقتها، وهو من ثم يفرض الموافقة على القضية دون أن يمسك بالأشياء.

كما أن الاستقراء يشتمل على: "عملية تعميم للملاحظات التجريبية. وهذا التعميم يستند على مبدأين هما أولا: قانون العلية أي أن كل ظاهرة لها علة سببتها فتنتظم أحداث الكون في تسلسل علي. وثانيا: قانون الاطراد" (الخولي، ط، 2000، ص130)، فـ: "القوانين الفيزيائية تنجم عن طبائع الأشياء، وأن ثمة قوة تولد أثرا: فالقوة هي العلة، والأثر هو المعلول" (بدوي، ع، 1985، ص108).

وبنفس الطريقة امتثلت البيولوجيا لقواعد الاستقراء، وأضحت الحتمية عند كلود برنار CLAUDE BERNARD (1865, p115) أساس الدراسة العضوية، فنفس الشروط التي تتم فيها دراسة الأجسام الجامدة هي نفس الشروط التي تتم فيها دراسة الأجسام الحية، أي أن شروط إحداث كل ظاهرة، سواء أكان ذلك في الأجسام الحية أم في الأجسام الجامدة، محددة تحديدا مطلقا، ويمكن تعميم هذا المبدأ في علم الاجتماع، فالظواهر الاجتماعية عند إميل دور كايم EMILE DURKHIEM (1938, p35)، هي أشياء ويجب أن تعالج كأشياء.

إلا أنه في تصور دافيد هيومDAVID HUME ، ليس هنالك ما يدعو إلى التسليم بفكرة الاقتران الضروري بين العلة والمعلول، وهذا باعتبار أن النتائج التي نحصل عليها من التجربة لا تعكس حقيقة الشيء، فإذا وجب التسليم بها وجب تحديد القوة الكامنة في الأشياء وهذا شبيه بتحديد شيء من لا شيء، فـ: "الخبرة تعلمنا فقط كيف يتلو حادث حادثا آخر باستمرار من دون أن تنورنا حول الاقتران الخفي الذي يربط الواحد بالآخر ويجعلهما لا ينفصلان" (هيوم، د، 2008، ص98).

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

وبناء على ما تقدم، يمكن القول إن المسار الذي عرفه علم التاريخ في العصر الحديث جزء لا يتجزأ من المسار الذي عرفته العلوم الطبيعية، من خلال إحداث قطيعة مع جميع المعارف التقليدية، فقد عمل المؤرخون على تفسير الحادثة التاريخية من خلال معرفة الشروط المتحكمة فيها، وهذا قصد الوصول إلى فكرة القانون.

3- النتائج:

وعليه يمكن الحصول على مجموعة من النتائج فيما يخص قواعد المنهج في علم التاريخ وهي:

عرف المنهج في دراسة الظاهرة التاريخية، نفس المسار الذي عرفته العلوم الانسانية.

بعد انفصال العلم عن الفلسفة عكفت الدراسات الانسانية والتاريخية على تطوير المناهج، وهكذا حتى تواكب المناهج المطبقة في الفيزياء.

غير أن ذلك عرف مجموعة من الصعوبات، وهذا بالنظر إلى خصائص الحادثة التاريخية.

ومع ذلك فقد أدى تقدم الفهم في علم التاريخ، إلى تجاوز هذه العوائق، فحل الاستنتاج محل الملاحظة والتحليل المقارن محل التجربة.

ومن دون شك تظل الرابطة الوظيفية بين علم التاريخ وعلم الاجتماع.

إن الظواهر التاريخية لا تختلف من حيث المبدأ عن الظواهر الطبيعية، ولعل أن هذا ما يفسر النزعة المادية في التاريخ، من خلال رده إلى مبدأ السببية،

فعلم التاريخ لم يصبح في عرف المجتمع العلمي الحديث، العلم الذي يعنى بدراسة تاريخ الظواهر السياسية فقط، بل يعنى كذلك بدراسة تاريخ جميع العلوم.

4- مناقشة النتائج:

يمكن القول إن قواعد المنهج في علم التاريخ لا تشذ عن الخصائص العامة للعلم والانفصال عن المعارف التقليدية والتفسير الديني الذي اعتبر التاريخ حتمية دينية، إذا أصبح من الواضح أنها لم تأت بتفسير موضوعي، وظلت غارقة في الأحكام المسبقة الذاتية.

كما تبنى مسألة قواعد المنهج في علم التاريخ، على أسس المنهج الاستقرائي، ولا يختلف هذا الاتجاه عن المبدأ في دراسة الظواهر الاجتماعية، وعليه فإن علم التاريخ انبثق من الممارسة النقدية للمعرفة.

5- خاتمة عامة:

إن علم التاريخ استغرق جملة من المراحل، انتقلت به من التفسير اللاهوتي إلى الميتافيزياء وصولا إلى المرحلة الوضعية، ومن بين الصعوبات التي واجهها المؤرخون، هي من حيث عدم قابلية

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

الظاهرة التاريخية للتكرار، غير أنه إذا كان لا يمكن تطبيق خطوات المنهج التجريبي، فإنه يمكن الاعتماد على استنتاجات غير مباشرة، فمنهج البحث التاريخي، منهج متعدد الجوانب، فبغض النظر الاعتماد على التفسير الفيزيائي، اعتمد المؤرخون على النقد باعتبار أن التاريخ قائم في صميم التجربة التواصلية للفهم.

******

6- المصادروالمراجع:

1- المصادر:

1-1 باللغة العربية:

1-1-1 ابن خلدون، عبد الرحمان. (2014). المقدمة (الطبعة السابعة). مصر: دار النهضة.

1-1-2 بريهيه، إيميل. (1988). تاريخ الفلسفة. بيروت، لبنان: دار الطليعة.

1-1-3 توينبي، أرنولد. (2012). مختصر دراسة للتاريخ. مصر: المركز القومي للترجمة.

1-1-4 سارتون، جورج. (1961). تاريخ العلم والإنسية الجديدة. مصر: دار النهضة العربية.

1-1-5 سارتون، جورج. (1963). تاريخ العلم القديم في العصر الذهبي لليونان (الطبعة الثانية). القاهرة، مصر: دار المعارف.

1-1-6 المسعودي. (2001). مروج الذهب ومعادن الجوهر (الطبعة الاولى). بيروت، لبنان: المكتبة العصرية.

1-1-7 هيوم، دافيد. (2008). مبحث في الفاهمة البشرية (الطبعة الاولى). لبنان: دار الفارابي.

1-2 باللغة الأجنبية:

1-2-1 Auguste, C. (1839). Cours de philosophie positive. Paris : bachelier imprimeur-libraire.

1-2-2 Claude, B. (1865). Introduction à l'étude médecine expérimentale. Paris : librairie de l'académie impériale de médecine.

1-2-3 Emile, D. (1938). Les règles de la méthode sociologique. Paris : librairie felix alcan.

1-2-4 Francis, B. (1857). Novum orgaanun. Paris : librairie de l. hachette et Cie.

1-2-5 HEGEL, G W F. (1954). Leçons sur l'histoire de la philosophie Introduction : Système et histoire de la philosophie. Paris : Gallimard.

1-2-6 Karl, M. (1896). Misère de la philosophie : réponse à la philosophie de la misère DE M. PROUDHON. Paris : libraires éditeurs.

ISNN: 2253-0592 EISSN: 2588-199X / Prefix: 10.46315

2 – المراجع:

2-1 باللغة العربية:

2-1-1 بدوي، عبد الرحمان. (1985). مدخل جديد إلى الفلسفة (الطبعة الاولى). الكويت: وكالة المطبوعات.

2-1-2 الخولي، يمنى طريف. (2000). فلسفة العلم في القرن العشرين. الكويت: عالم المعرفة.

2-1-3 قنصوة، صلاح. (2007). الموضوعية في العلوم الإنسانية: عرض نقدي لمناهج البحث. بيروت، لبنان: دار التنوير.

2-1-4 لوسيان، غولدمان. (1996). العلوم الإنسانية والفلسفة. بيروت، لبنان: المجلس الأعلى للثقافة.

2-1-5 مصطفى أنور، علاء. (1988). التفسير في العلوم الاجتماعية: دراسة في فلسفة العلم. القاهرة، مصر: دار الثقافة.

2-2 باللغة الأجنبية:

2-2-1Charles-Victor, L. & Charles, S. (1899). Introduction aux études historiques(2éd). Paris : Librairie Hachette.

3 - المعاجم والموسوعات:

3-2-1- لالاند، أندري. (2001). معجم مصطلحات الفلسفة التقنية والنقدية (الطبعة الثانية). بيروت، لبنان: منشورات عويدات.

3-2-2- مدكور، إبراهيم. (1983). المعجم الفلسفي. القاهرة، مصر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.